E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/105
24 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة كمبوديا حكومة وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

أُعـدّ هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٥/٧٧ الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة تقريراً في دورتها الثانية والستين عن دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإنجازاتها في مساعدة حكومة كمبوديا الملكية وشعبها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويشمل التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الأمين العام تعيينه السيد ياش غاي ممثلاً خاصاً جديداً لـه يُعنى بمسألة حقوق الإنسان في كمبوديا، عقب استقالة السيد بيتر لوبريخت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقام السيد غاي ببعثته الأولى إلى كمبوديا بصفته ممثلاً للأمين العام في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وقدمت لـه المفوضية التسهيلات اللازمة لذلك.

وكان السيد لوبريخت قد أعد، قبل استقالته، تقريراً يبين فيه أشكال وأنماط الإفلات من العقاب التي سجلها الممثلون الخاصون المتعاقبون وغيرهم من الخبراء العاملين برعاية الأمم المتحدة منذ اتفاقات باريس للسلام لعام ١٩٩١. ويشكل هذا التقرير جزءاً من الجهود المبذولة لتشجيع الحوار داخل كمبوديا حول طبيعة الإفلات من العقاب وتأثيره وما يمكن عمله لوضع حد لـه.

وواصل المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا ("المكتب الميداني") رصد مجمل تطورات حالة حقوق الإنسان والتطورات السياسية. واستجاب المكتب الميداني للتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، فأبدى بصفة منتظمة شواغله للسلطات الإقليمية والوطنية التماساً لتدخلها من أجل تسوية المشاكل، واضطلع بأعمال متصلة بالقضايا المعروضة في المحاكم. وأولى المكتب الميداني الأولوية الأولى لما تواجهه المنظمات غير الحكومية والجماعات والأفراد المدافعين عن حقوق الإنسان من مشاكل في أداء عملهم.

وواصل المكتب الميداني دعوته لإجراء إصلاحات هيكلية في المؤسسات الرئيسية من أجل ضمان استقلال القضاء وكفاءته المهنية، وعمل مع المحاكم لمعالجة أوجه القصور في إقامة العدل. وشارك أيضاً في وضع تشريعات أساسية بغية ضمان الامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية التي باتت كمبوديا طرفاً فيها.

وتابع المكتب الميداني التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ٤٢ من الوثيقة E/CN.4/2005/116) بشأن امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية من منظور حقوق الإنسان، وتصدى للمشاكل التي أثارتها بعض الامتيازات، ورصد استمرار منح امتيازات الأراضي وغيرها من الامتيازات الخاصة بموارد كمبوديا الطبيعية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولى المكتب الميداني اهتماماً خاصاً للحق في السكن اللائق، ولمنع عمليات الإخلاء القسري، وبخاصة في بنوم بنه. وقدم المكتب الميداني التسهيلات للبعثة التي قام بها في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب. وواصل المكتب الميداني دعم اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان في استكمال تقرير كمبوديا الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعمـــل المكتـــب الميداني مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق الاستشاري لكمبوديا ومع وكالات التعاون الإنمائي المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، من أجل المساعدة على إدماج معايير حقوق الإنسان وتنفيذها في سياسات وبرامج التنمية.

وواصـــل المكتـــب الميداني تعاونه مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كمبوديا ودعمه لها في الاضطلاع بعملها وفقاً لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان).

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١-٥	٥
أولاً - المســـاعدة المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا	٦-١٠	٦
ثانياً - دور مفوضـــية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان	١١-٥٦	٧
ألف - الأهداف العامة..	١١	٧
باء - برنامج الحماية	١٢-٢٠	٧
جيم - الأراضي والموارد الطبيعية	٢١-٣١	١٠
دال - سيادة القانون وقطاع العدالة................................	٣٢-٤٣	١٣
هاء - التعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري	٤٤-٤٥	١٦
واو - المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان	٤٦-٤٨	١٦
زاي - برامج التعليم والتدريب والإعلام................................	٤٩-٥٦	١٧
ثالثاً - موظفو وإدارة المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا	٥٧-٦٢	١٨

مقدمة

١- أنشئ المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا ("المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا" أو "المكتب الميداني")، في عام ١٩٩٣ مع انتهاء ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وأنشأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٦/١٩٩٣ ولاية كل من المكتب الميداني والممثل الخاص للأمين العام لمسألة حقوق الإنسان في كمبوديا، وتم توسيع هاتين الولايتين في قرارات لاحقة للجنة والجمعية العامة. وتجمع هاتان الولايتان المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية مع رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم التقارير بشأنها.

٢- وأُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار اللجنة ٧٧/٢٠٠٥. وهو يقدم سرداً لدور وإنجازات المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد دعت اللجنة في قرارها ٧٧/٢٠٠٥ الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في كمبوديا، فضلاً عن المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة مساعدة الحكومة في ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع السكان في كمبوديا. وحثت الحكومة على مواصلة تعزيز جهودها من أجل إرساء سيادة القانون عن طريق اعتماد وتنفيذ القوانين والمدوّنات الأساسية لإقامة مجتمع ديمقراطي؛ ومواصلة التطرق، من باب الأولوية، لأمور منها مشكلة الإفلات من العقاب، وتعزيز جهودها للتحقيق مع كل من ارتكبوا جرائم جسيمة، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاتهم؛ وتعزيز جهودها لضمان استقلال النظام القضائي وحياده وفعاليته؛ واتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بمقتضى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ ومعالجة المشاكل الأساسية من قبيل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والعنف المنزلي والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال؛ وتعزيز جهودها من أجل تسوية قضايا ملكية الأرض بشكل منصف وسريع وبطريقة نزيهة وعلنية وفقاً لقانون الأراضي؛ ومواصلة تهيئة بيئة تفضي إلى ممارسة النشاط السياسي المشروع، ودعم دور المنظمات غير الحكومية قصد توطيد التطور الديمقراطي في كمبوديا.

٣- وبدأ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ نفاذ مذكرة التفاهم الجديدة المعقودة بين حكومة كمبوديا الملكية والمفوضة السامية لحقوق الإنسان لتنفيذ برنامج للتعاون التقني بشأن حقوق الإنسان. وتنص المذكرة على توفير المساعدة المستمرة للحكومة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتعزيز زيادة إدماج بُعْد حقوق الإنسان في البرامج التعليمية والصحية وسائر البرامج الإنمائية؛ وتقديم الدعم التقني لبرامج الإصلاح الحكومية، بما في ذلك في مجالي إقامة العدل والعملية التشريعية؛ وتشجيع مشاركة المجتمع المدني وتعزيز تثقيف الجمهور في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين، بناء على طلب الحكومة، للاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك تقديم التقارير وفقاً لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة وإلى شركائها في المجتمع المدني من أجل إقامة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٤- ونُفِّذت برامج المكتب الميداني في عام ٢٠٠٥ بالتعاون مع المؤسسات ذات المسؤوليات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء والمحاكم، ووزارات العدل والداخلية وإدارة الأراضي والزراعة والتنمية الريفية وشؤون المرأة، واللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان. وتعاون المكتب الميداني مع طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المعنية بحقوق الإنسان والمسائل القانونية وقضايا التنمية.

٥- وظل المكتب الميداني في مرحلة انتقالية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك إلى أن ينتهي تعيين الموظفين لملء المناصب الدولية المنشأة كجزء من إعادة هيكلة برامجه، وفقاً لتوصيات تقييم خارجي أُنجزَ في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقد شُغل أحد المناصب في نهاية أيلول/سبتمبر.

أولاً - المساعدة المقدمة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا

٦- ساعد المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا الممثل الخاص للأمين العام في الاضطلاع بولايته في حفظ الاتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها ومساعدة الحكومة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأطلع المكتب الميداني الممثل الخاص بانتظام على التطورات المستجدة، وقدم له معلومات موجزة عن قضايا محددة تهمه، ويَسَّر إعداد التقارير والبيانات العامة.

٧- واستقال السيد بيتر لوبريخت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بعد أن عمل ممثلاً خاصاً للأمين العام منذ عام ٢٠٠٠. وخلال عام ٢٠٠٥، أصدر أربعة بيانات عامة:

(أ) في ٧ شباط/فبراير، وبعد أن رفعت الجمعية الوطنية الحصانة البرلمانية في ٣ شباط/فبرايز عن زعيم حزب المعارضة، سام رينسي، وعضوين آخرين في الحزب هما تشيا بوتش وتشيام تشاني، دعا الممثل الخاص إلى إعادة الحصانة إليهم وإلى إخلاء سبيل تشيام تشاني الذي اعتقل في وقت لاحق من اليوم نفسه واقتيد إلى معتقل عسكري؛

(ب) في ٥ تموز/يوليه، دعا الممثل الخاص إلى إلغاء امتياز أراضي منح لمجموعة فوجيشان (Wuzhishan L. S. Group) في آب/أغسطس ٢٠٠٤ لتنفيذ مشروع تجريبي لزراعة أشجار الصنوبر في إقليم موندولكيري، حيث يشكل شعب بنونغ الأصلي أغلبية السكان، ودعا إلى عدم منح امتيازات أخرى إلى حين اعتماد وتطبيق تشريع لتنفيذ قانون الأراضي؛

(ج) في ١٦ آب/أغسطس، انتقد الممثل الخاص نتيجة المحاكمات التي جرت في وقت سابق من ذلك الشهر في قضية الزعيم النقابي المقتول تشيا فيتشيا، الذي أردي قتيلاً بالرصاص في وسط بنوم بنه يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ١٤ أدناه) وفي قضية تشيام تشاني الذي حكمت عليه بالسجن مدة سبع سنوات محكمة عسكرية لا تملك اختصاصاً لمحاكمته (انظر الفقرة ١٥). وقال الممثل الخاص إن التحقيقات الجنائية وجلسات المحكمة في كلتا القضيتين تفتقران إلى المصداقية. وكرر نداءاته السابقة لإجراء تحقيق شامل وجدي في مقتل تشيا فيتشيا ولمحاكمة الجناة، وللإفراج الفوري عن تشيام تشاني. وأكد مجدداً حاجة كمبوديا إلى نظام قضائي جدير بالثقة، وأعرب عن قلقه من استعمال المحاكم بصفة متزايدة كأداة في يد السلطة التنفيذية لإسكات أصوات المعارضة؛

(د) في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، دعا الممثل الخاص إلى إسقاط تهمة التشهير والتحريض التي وجهت إلى صحفي الإذاعة مام سوناندو وإلى رئيس رابطة المعلمين المستقلة رونغ تشون، وإلى إطلاق سراحهما. وطلب إسقاط الإجراءات الجنائية المتخذة ضد كل من مين نات مدير الرابطة المستقلة لموظفي الخدمة المدنية في كمبوديا، وتشيا موني، رئيس نقابة العمال الحرة لمملكة كمبوديا، وإيار تشانا، نائب الأمين العام للحركة الطلابية من أجل

الديمقراطية، والأمير توميكو سيسوات. وناشد السلطات الكمبودية أن تفي بالتزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان المحلي والدولي (انظر الفقرة ١٦).

٨- وأصدر الممثل الخاص مرفقين إضافيين لتقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بعنوان "منح امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية من منظور حقوق الإنسان" بشأن الآثار الواقعة على السكان المحليين جراء أنشطة شركتين خاصتين هما: شركة بيابيمكس (Pheapimex Company Ltd.) ومجموعة فوجيشان (Wuzhishan L.S.Croup).

٩- وأكمل الممثل الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تقريراً عن الأنماط المستمرة للإفلات من العقاب في كمبوديا. وقال السيد لوبريخت في تصدير التقرير إن التغلب على الإفلات من العقاب قد يكون أهم تحد تواجهه كمبوديا اليوم، وهو تحد سيتطلب تصميماً سياسياً وجهداً متسقاً من رئيس الوزراء وحكومة كمبوديا، والتزاماً من الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية التي تساعد كمبوديا وشعبها على بناء مؤسسات تخضع للمساءلة ومجتمع ديمقراطي وعادل يخضع لسيادة القانون. ويعتمد التقرير اعتماداً كبيراً على تقارير وتوصيات الممثلين الخاصين السابقين مايكل كيربي وتوماس هامّربرغ، اللذين أعربا عن تأييدهما التام للتقرير من حيث صلته بما أجرياه من تحقيقات وما توصلا إليه من استنتاجات وتوصيات، كل أثناء ولايته. والغاية من التقرير هي تشجيع التشاور والحوار داخل كمبوديا بشأن طبيعة الإفلات من العقاب وتأثيره وما يجب عمله لوضع حد له.

١٠- وقام الأمين العام بتعيين السيد ياش غاي ممثلاً جديداً له في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأجرى السيد غاي بعثته الأولى إلى كمبوديا بصفته ممثلاً خاصاً في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر. وترد توصياته في التقرير الذي قدمه إلى الدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2006/110).

ثانياً - دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - الأهداف العامة

١١- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب الميداني اتباع نهج ثنائي يتمثل في معالجة مسائل الحماية الفورية وفي المساعدة على تعزيز المؤسسات الوطنية لضمان احترام حقوق الإنسان ودعمها بموجب سيادة القانون، ووضع سياسات وقوانين وممارسات تتماشى مع التزامات كمبوديا الدولية في مجال حقوق الإنسان. وعمل المكتب الميداني على تهيئة بيئة مواتية لتعزيز احترام حقوق الإنسان، ليتسنى للمنظمات غير الحكومية وغيرها من فئات المجتمع المدني أن تضطلع بعملها وفقاً للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وليتسنى لمواطني كمبوديا أن يشاركوا مشاركة مستنيرة ونشطة في تصريف شؤون الحياة السياسية والعامة وفي القرارات التي تمس رفاهيتهم.

باء - برنامج الحماية

١٢- واصل المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا، من خلال برنامج الحماية، رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان والإعراب بصفة منتظمة عن شواغله للسلطات الوطنية والإقليمية. وأعطى المكتب الميداني الأولوية الأولى

للحالات التي واجهت فيها منظمات غير حكومية ونشطاء صعوبات مع السلطات فيما يخص أنشطة الدعوة التي يقومــون بها. وتدخل المكتب الميداني أيضاً في قضايا تتعلق بتوجيه تهم بالتشهير والتضليل الإعلامي والتحريض، وباعــتقالات غير مشروعة وغيرها من الإخلالات الخطيرة بضمانات الإجراءات الجنائية، وبالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وبمنازعات الأراضي وحيازة الأراضي بصفة غير مشروعة، وعمليات الطرد القسري باستخدام العنف، والقتل على أيدي الغوغاء. ورصد المكتب الميداني أيضاً حالة ملتمسي اللجوء الوافدين من المرتفعات الوسطى في فييت نام المعروفين جماعياً باسم سكان الجبال.

١٣- وأعــرب المكتب الميداني عن قلقه إزاء القيود التي استمر فرضها على حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعــبير طوال السنة. ورُفض بانتظام منح تراخيص لتنظيم المظاهرات والتجمعات العامة في بنوم بنه والأقاليم، وكــثيراً ما أُعيقت المنتديات والاجتماعات العامة. وفي بعض الأقاليم، طبقت السلطات مبادئ توجيهية جديدة أصــدرتها وزارة الداخلية في حزيران/يونيه بشأن عمل المجالس البلدية، لتقييد الأنشطة المشروعة للمنظمات غير الحكومــية والمجتمعات المحلية والتدخل فيها. وطلبت المنظمات غير الحكومية مراجعة المبادئ التوجيهية وتغييرها. كما أعادت الحكومة مؤخراً طرح فكرة وضع قانون بشأن المنظمات غير الحكومية وطلبت مساعدة البنك الدولي في إعــادة صياغته. وتصوغ الحكومة أيضاً قانوناً جديداً بشأن التظاهر، وهو أمرٌ نمى إلى علم الجمهور والمكتب الميداني في أواخر عام ٢٠٠٥. ومشروع القانون هذا تشوبه عيوب كثيرة. ومن الضروري أن يمتثل كلا القانونين لأحكــام الدستور والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير. ومن المهم أيضاً إتاحة وقت كافٍ لمشاورة عموم الجمهور بشأن القانون.

١٤- وتابع المكتب الميداني المحاكمة التي أجريت في ١ آب/أغسطس في محكمة بنوم بنه المحلية للمتهمين بورن سامنانغ وسوك سام أوين اللذين أدينا بقتل الزعيم النقابي تشيا فيشيا. وقد حُكم عليهما بالسجن مدة ٢٠ سنة وأُمرا بدفع تعويض لأسرة تشيا فيشيا. وشابت المحاكمة مخالفاتٌ خطيرة وجه الممثل الخاص الانتباه إليها في بيانات عامة أدلى بها وفي التقرير الذي قدمه إلى الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/116). ولم يقدم الادعاء أية أدلة تثبت صلة المدعى عليهما بالجريمة، وتجاهل المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة. وأثار الحكم استياءً واسعاً. ورفضت أسرة تشيا فيشيا التعويض ودعت إلى مواصلة التحقيق في جريمة القتل وإلى مقاضاة الجناة. وأصدر الملك الأب نورودوم سيهانوك بياناً أشار فيه إلى حدوث خطأ جسيم في تطبيق أحكام العدالة، آملاً أن يــتم الاعــتراف بذلك في يوم من الأيام. وصدرت بيانات أخرى تعرب عن القلق منها بيان صادر عن نقابات العمال وآخر صادر عن اللجنة الكمبودية للعمل المتعلق بحقوق الإنسان. وقد استؤنف الحكم، والقضية معروضة الآن على محكمة الاستئناف.

١٥- وتــابع المكتب الميداني أيضاً محاكمة تشيام تشاني التي جرت أمام المحكمة العسكرية في ٨ آب/أغسطس. وقــد أدانــته المحكمة بارتكاب أعمال يعاقَب عليها بموجب المادة ٣٦ ("الجريمة المنظَّمة")، وبتنظيمه جيشاً غير شرعي، وبموجب المادة ٤٥ ("الاحتيال") من أحكام عام ١٩٩٢ المتصلة بالقوانين والإجراءات القضائية والجنائية الســارية في كمــبوديا أثناء الفترة الانتقالية، فيما يتصل بالمادة ٦(٣) والمادة ٤٢ من قانون الأحزاب السياسية. وحُكِــم عــلى تشــيام تشاني بالسجن مدة ٧ سنوات. وبموجب القانون الكمبودي، يقتصر اختصاص المحكمة العســكرية عــلى الجرائم العسكرية التي يرتكبها أفراد عسكريون ولا اختصاص لها لمحاكمة المدنيين. وأثار سير

المحاكمة شكوكاً خطيرة في حياد المحكمة وافتراض البراءة. ولم يقدِّم الادعاء أية أدلة تؤيد التهم الموجهة. وقرر تشيام تشاني في تشرين الأول/أكتوبر عدم استئناف الحكم. وعلّل محاموه ذلك بعدم ثقته في نظام العدالة. وسُمِح للمكتب الميداني بزيارة تشيام تشاني بصفة منتظَمة.

١٦- ومن القضايا الأخرى التي أثارت القلق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير قضية مام سوناندو وقضية رونغ تشون. فقد اعتُقل مام سوناندو في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ووُجِّهت إليه تهمة التشهير قبل أن توجَّه إليه لاحقاً تهمة التضليل الإعلامي، فيما يخص مقابلة بشأن المسائل الحدودية أُجريت معه يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر على محطة بيهايف الإذاعية التي يديرها. أما رونغ تشون فقد اعتُقل في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ووُجِّهت إليه تهمة التضليل الإعلامي والتحريض غير المؤدي إلى ارتكاب جريمة، فيما يخص بياناً صدر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عن مجلس الرقابة الكمبودي ووقّع عليه رونغ تشون وثلاثة أعضاء آخرين في المجلس وُجِّهت إليه تُهم مماثلة. وقد انتقد البيان الاتفاق الحدودي المعقود بين حكومتي فييت نام وكمبوديا، الذي وقّع عليه رئيس الوزراء يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أثناء زيارة قام بها إلى فييت نام. وقوبل طلب رونغ تشون ومام سوناندو الإفراج عنهما بكفالة بالرفض وكان كلاهما لا يزال رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن بري سار عند تحرير هذا التقرير. وسُمِح للمكتب الميداني في نهاية الأمر بزيارتهما في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ووُجِّهت تهمة التشهير أيضاً إلى الأمير توميكو سيسوات، وفي وقت لاحق إلى الدكتور ساي بوري أحد أبرز الحقوقيين في كمبوديا وعضو سابق في المجلس الدستوري لكمبوديا، فيما يتعلق بمواقف عامة اتخذاها بشأن المسائل الحدودية.

١٧- ولفت المكتب الميداني نظر السلطات إلى عدة قضايا لنشطاء يعملون على الصعيد المحلي صادفوا مشاكل في الجهود التي يبذلونها لحماية الموارد الطبيعية لكمبوديا وأسباب رزق المجتمعات المحلية. ومن هذه القضايا قضية ناشطَيْن مجتمعيين في مسألة الغابات في ناحية توم رينغ التابعة لإقليم كومبونغ توم، بعد تلقيهما تهديداً خطيرا في تموز/يوليه ٢٠٠٥ من رئيس مجموعة من حراس أمن الشركات في ناحية توم رينغ، كوك هيانغ. والتمس الضحيتان السلامة خارج توم رينغ. وطلب المكتب الميداني إلى السلطات أن تجري تحقيقاً رسمياً وأن تنزع سلاح حراس الأمن عملاً بالمرسوم الفرعي المتعلق بإدارة ومراقبة استيراد جميع أنواع الأسلحة والمتفجرات وإنتاجها وبيعها وشرائها وتوزيعها واستعمالها.

١٨- وانضم المكتب الميداني إلى جهات أخرى في طلب فتح تحقيق عام في مقتل خمسة قرويين يوم ٢٠ آذار/مارس أثناء عملية إخلاء قسري في كبال سبيان، بوابيت، وهي قضية أثارها أيضاً المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، وقيّدها في تقريره إلى اللجنة. وطلب المكتب الميداني أيضاً فتح تحقيق مستقل في عملية الفرار من سجن CC 3 في كومبونغ تشام في ٢٣ آذار/مارس حيث أفادت التقارير أن ١٨ سجيناً جُرِحوا وأن ١٧ آخرين قُتلوا رمياً بالرصاص، ودُفِنت جثثهم في اليوم التالي دون إجراء تشريح لها. وتوفي مدير السجن في المستشفى بعد ذلك بيومين نتيجة ما حدث في مجمع السجن، بينما أصيب نائب رئيس إدارة السجون في وزارة الداخلية بجروح خطرة. وألقي القبض على سبعة عشر سجيناً فارّاً توفي اثنان منهم لاحقاً، أحدهما من "فرط الأكل" حسبما أفادت التقارير. ولم تُنشر بعد القائمة الكاملة للسجناء المقتولين ولم يُفتح أي تحقيق عام.

١٩- وواصل المكتب الميداني الضغط لكي تكلَّف هيئة تحقيق مستقلة في بحث ظاهرة القتل على أيدي الغوغاء، كما أوصى الممثل الخاص في عدة مناسبات. وقد سجّل المكتب الميداني ١٤ حالة من حالات القتل هذه خلال عام ٢٠٠٥ استناداً إلى تقارير نشرتها وسائط الإعلام أو قدمتها منظمات غير حكومية، وهو عدد أقل من السنوات السابقة. ولم يُلق القبض على أحد في هذا السياق. وكان الضحايا عادة أشخاصاً يُشتبَه في سرقتهم دراجات نارية، بينما نُسبت إلى آخرين سرقة أبقار ودجاج.

٢٠- وفي إطار مشروع جارٍ لمكافحة الإفلات من العقاب، واصل المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا استعراض ومتابعة قضايا القتل وغيرها من أعمال العنف غير المبتوت فيها التي عُني بها كل من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والمكتب الميداني والممثلون الخاصون المتعاقبون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وجهت وزارة الداخلية إلى الممثل الخاص رداً على قائمة بـ ١٧٨ قضية مختارة كان المكتب الميداني قد رفعها إلى السلطات المعنية في شباط/فبراير ٢٠٠٤ طالباً منها أن تستعرضها وتعلمه عن الحالة الراهنة للتحقيقات الجنائية أو الدعاوى القضائية أو نتائجها. وقام المكتب الميداني بمتابعة رد الحكومة في عدة قضايا، بما في ذلك القضايا التي عُرِضت على المحاكم. كما رصد جهود إنفاذ القانون وإجراءات المحاكم فيما يتعلق بعدة عمليات قتل مأجور لشخصيات عامة معروفة نُفِّذت في بنوم بنه في الفترة من بداية عام ٢٠٠٣ إلى أيار/مايو ٢٠٠٤، وشملت الزعيمين العماليين تشيا فيتشيا وروس سوفاناريت اللذين تنظر في قضيتهما أيضاً اللجنة المعنية بحرية تكوين الجمعيات التابعة لمنظمة العمل الدولية. وساعد المكتب الميداني الممثل الخاص في إعداد تقريره عن الأنماط المستمرة للإفلات من العقاب. وأُنجزت ترجمة التقرير في كانون الأول/ديسمبر، وأُرسل التقرير إلى الوزارات الحكومية المعنية مرحِّباً بتعاونها المستمر. ومن المقرر إجراء مشاورات بشأن التقرير وتوصياته كجزء من برنامج عمل المكتب الميداني في عام ٢٠٠٦.

جيم - الأراضي والموارد الطبيعية

٢١- تابع المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية من منظور حقوق الإنسان. ودعا المكتب الميداني إلى اعتماد مراسيم فرعية أساسية لتنفيذ قانون الأراضي لعام ٢٠٠١ وإلى عدم منح امتيازات جديدة إلى حين بدء نفاذ هذه المراسيم. وقد وافق رئيس الوزراء في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على المرسوم الفرعي المتعلق بإجراءات منح الامتيازات لأغراض اقتصادية وبتقليص الامتيازات الحالية التي تتجاوز ٠٠٠ ١٠ هكتار المنصوص عليها في قانون الأراضي، وتزامَن إقرار المرسوم الفرعي مع وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير ولكنه لم يكن أتيح لعموم الجمهور بعد.

٢٢- وفي اجتماع الفريق الاستشاري لكمبوديا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وافقت الحكومة على الكشف الفوري عن المعلومات المتعلقة بجميع الامتيازات، بما في ذلك امتيازات التعليم ومناطق التطوير العسكري. وبناء على طلب المانحين، عُقد اجتماع مع رئيس الوزراء في ٣٠ حزيران/يونيه لبحث أسباب عدم إحراز تقدم، أكد المانحون فيه ضرورة إدارة الأراضي والموارد الطبيعية إدارة سليمة وشفافة من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في كمبوديا. وعند تحرير هذا التقرير، لم تكن قد كُشِفت أية معلومات عن امتيازات التعدين ومناطق التطوير العسكري. وقُدِّمت معلومات إضافية بشأن امتيازاتِ الأراضي لأغراض اقتصادية عشية عقد

اجتماع استعراضي بين الحكومة والمانحين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. إلا أن هذه المعلومات لم يتم بعد تقييمها ولا إتاحتها لعموم الجمهور.

٢٣- وصدرت بعد اللقاء مع رئيس الوزراء بفترة وجيزة مذكرة حكومية تفيد أن الحكومة قررت السماح بمواصلة منح امتيازات الأراضي لأغراض اقتصادية دون انتظار صدور المرسوم الفرعي اللازم لذلك. وفي حال نشوء نزاع، توقف السلطات العمل في الأراضي المتنازع عليها بانتظار حل النزاع، وتحمي بذلك مصلحة المواطنين. وفي حال نشوء نزاع بين الوحدات العسكرية والمواطنين تعطى الأولوية للمواطنين. وفي ١ تموز/يوليه، أصدرت الحكومة تعميماً يجيز منح امتيازات تقل مساحتها عن ١٠ ٠٠٠ هكتار للمستثمرين الذين سبق لهم أن استثمروا رؤوس أموال، رهناً بشروط معينة.

٢٤- ووفقاً للمعلومات المتاحة للمكتب الميداني، وقعت وزارة الزراعة خلال عام ٢٠٠٥ على سبعة عقود جديدة مع شركات خاصة ووافقت على عقدين آخرين ولكنها لم توقع عليهما بعد. وتلقى المكتب الميداني أيضاً تقارير من منظمات غير حكومية تشير إلى عدة امتيازات أخرى قيد الإعداد، ولكنه لم يستطع تأكيد هذه التقارير. وفي جميع الحالات، تمت الموافقة على العقود دون التشاور على النحو الواجب مع السكان المحليين المتأثرين، وظل المكتب الميداني يواجه صعوبات كبيرة في الحصول على معلومات أساسية عن الامتيازات وأصحابها.

٢٥- وتابع المكتب الميداني عدة حالات أقيمت فيها على نشطاء مجتمعيين وقرويين دعاوى قضائية بعد دخولهم في منازعات على الأراضي مع الشركات. ومن الأمثلة على ذلك مثال مزارع فقير اعتقل بعد الاحتجاجات التي ثارت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على استئناف الأنشطة في الامتياز الممنوح لشركة بيابيمكس (Pheapimex) في إقليم بورسات. وقد اتهم بالشروع في جريمة قتل بعد أن شتم مسؤولاً في الشركة واحتُجز في سجن بورسات لمدة ٦ أشهر إلى أن أخلي سبيله في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ حين سقطت الدعوى لعدم توافر الأدلة. وفي كانون الأول/ديسمبر، استُدعي ثلاثة من ممثلي أحد المجتمعات المحلية للمثول أمام القضاء لمحاولتهم منع شركة راتاناك فيسال (Rattanak Visal) في بورسات من سد جدول يروي المجتمع المحلي، فقدمت الشركة ضدهم شكوى جنائية بتهمة تدمير ممتلكات والتحريض غير المؤدي إلى ارتكاب جريمة.

٢٦- وواصل المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا رصد تأثير شركة بيابيمكس المحدودة (Pheapimex Company Ltd.) التي مُنحت ٣١٨ ٠٠٠ هكتار من الأراضي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لاستغلالها في زراعة أشجار الأوكالبتوس في شمال غرب كمبوديا. وعلقت الشركة أعمالها في امتيازاتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومُنحت مجموعة فوجيشان (Wuzhihan L.S. Group)، وهي مشروع صيني كمبودي مشترك مرتبط بشركة بيابيمكس، أراضي لاستغلالها في زراعة أشجار الصنوبر في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في إقليم موندولكيري، ويشمل الامتياز في مرحلة أولى ١٠ ٠٠٠ هكتار كمشروع تجريبي، مع وعد مبدئي بإضافة ١٨٩ ٩٩٩ هكتاراً أخرى، رهناً بشروط معينة. ولم يُستشر السكان المحليون في ذلك. وخلال عام ٢٠٠٥، أثارت عمليات الشركة، التي أثرت بشدة في معيشة وثقافة شعب فنونغ الأصلي، احتجاجات متصاعدة بلغت ذروتها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه عندما طالب السكان المحليون برحيل الشركة واستعادة الأراضي. وأنشئت لجنة وزارية مشتركة في تموز/يوليه ٢٠٠٥ لتساعد على حل النزاع. وعند تحرير هذا التقرير، لم يكن النزاع قد حُل بعد وكان ممثلو المجتمعات المحلية المعنية يتعرضون لضغوط مستمرة لكي يوافقوا على الامتياز. وتواصل شركة فوجيشان عملياتها.

ولم يوقع أي عقد بعد، كما أن حجم الامتياز الحالي لا يزال غير واضح. وتدخل المكتب الميداني لدى السلطات الوطنية والإقليمية في عدة مناسبات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لضمان التعامل مع الاحتجاجات بصورة سلمية، ولتمكين المنظمات غير الحكومية والمجتمعية من العمل دون تدخل أو تهديد. وفي منتصف شهر آب/أغسطس كتب المكتب الميداني إلى حاكم الإقليم لتوجيه انتباهه إلى الفصل الثالث من دستور كمبوديا الذي ينص على حقوق وواجبات المواطنين الخمير، بما في ذلك حريات التنقل والتجمع والتعبير، وإلى الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٧- وقد أعرب الممثلون الخاصون المتعاقبون عن قلقهم لما تتعرض له شعوب كمبوديا الأصلية بصفة متزايدة من مصادرة الأراضي وفقدانها. وتلقى المكتب الميداني عدداً متزيداً من التقارير عن تحويل ملكية الأراضي وتقارير متصلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم راتاناكيري حيث يشكل السكان الأصليون أغلبية السكان. وأعربت المنظمات غير الحكومية عن قلقها المتزايد إزاء هذا الوضع. وشارك موظفو المكتب الميداني في حلقة عمل نظمتها منظمات غير حكومية في آذار/مارس لوضع استراتيجيات لمعالجة هذا المشكلة. كما تلقى المكتب الميداني تقارير عما يسببه فقدان الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية من آثار سلبية على الشعوب الأصلية في أماكن أخرى من كمبوديا، مثل شعب سوي الأصلي في إقليم كومبونغ سبيو الذي تضرر بعمليات شركة نيو كوسموس (New Cosmos) التي مُنحت امتيازاً لمشروع سياحة إيكولوجية في مقاطعة أورال في عام ٢٠٠٤.

٢٨- وبالإضافة إلى النداء الذي وجهه في ٥ تموز/يوليه لعدم منح أي امتيازات إضافية إلى أن يتم اعتماد المراسيم الفرعية المناسبة من قانون الأراضي ووضعها موضع التنفيذ، كتب الممثل الخاص أيضاً إلى جميع حكام الأقاليم طالباً حظر تسجيل سندات الملكية الفردية على أراضي الدولة المؤهلة لملكية الشعوب الأصلية إلى أن يبدأ نفاذ التشريع ذي الصلة. وتم إحياء اليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم للمرة الأولى في كمبوديا يوم ٩ آب/أغسطس في أنشطة دامت يوماً كاملاً نظمتها وزارة التنمية الريفية بدعم من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أنشطة شارك فيها ممثلو الشعوب الأصلية من مختلف أنحاء كمبوديا وأعربوا فيها عن شواغلهم. وأدلى المكتب الميداني ببيان في تلك المناسبة شدد فيه على أوجه الحماية الخاصة الممنوحة للشعوب الأصلية في القانون الدولي وعلى أحكام قانون الأراضي لعام ٢٠٠١ التي تنص على حق السكان الأصليين في الملكية الجماعية، كما أكد على الحاجة العاجلة لاعتماد تشريع مناسب لوضع هذه الأحكام موضع التنفيذ.

٢٩- وقدم المكتب الميداني أيضاً رداً على المنازعات المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية في شمال غرب كمبوديا بالاشتراك مع مكتبه الإقليمي بغية التوصل إلى حلول عادلة. وتتمثل هذه المنازعات عادة في خلافات معقدة بين القرويين وأصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي، بمن في ذلك الضباط العسكريون وأصحاب المصالح التجارية. وساعدت الدراسة المفصلة لهذه القضايا على توثيق المشاكل المتكررة في إدارة الموارد الطبيعية وآليات معالجة المنازعات وانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة وإثارتها لدى السلطات المعنية.

٣٠- وتتعلق إحدى هذه القضايا بنزاع نشب في مقاطعة لوفيا بين مجموعة مكونة من ١١٢ أسرة كانت تشغل الأرض المتنازع عليها منذ عام ١٩٨٣ و٤٦ أسرة اشترت تلك الأرض في عام ١٩٩٨ من جنود ادعوا أنها أرضهم. ولما كان كلا الطرفين لا يملك سندات تثبت ملكيته للأرض عُرض النزاع على لجنة السجل العقاري باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي يمكنها اتخاذ قرار أولي بشأن استخدام الأرض المتنازع عليها إلى حين إيجاد حل

للتراع. ومع ذلك منح حاكم الإقليم في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ مجموعة الأسر الـ ٤٦ حق استخدام الأرض بانتظار تسوية القضية تسوية نهائية. ووُجهت تهم جنائية إلى ٢٢ قروياً من مجموعة الأسر الـ ١١٢ في دعاوى منفصلة، بما في ذلك تهمة سرقة الأرز وتهمة تدمير ممتلكات خاصة والتعدي عليها. وفي إحدى القضايا، حُكم على سبعة قرويين بالسجن ٧ سنوات في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، واستأنف هؤلاء القرويون الحكم الصادر بحقهم. وفي قضية أخرى، ردت محكمة الاستئناف في جلسة عُقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ التهم الموجهة إلى تسعة قرويين بعد أن أمر قاضي التحقيق بشطب الدعوى لأن النزاع على الأرض تنظر فيه لجنة السجل العقاري. وأخلي سبيل القرويين بعد أن قضى معظمهم أكثر من سبعة أشهر في الاحتجاز السابق للمحاكمة، وإن كانت تهم جنائية لا تزال موجهة إلى بعضهم في قضية أخرى. كما لا تزال تُهم جنائية موجهة إلى أفراد آخرين من مجموعة الأسر الـ ١١٢. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة الداخلية كتاباً رسمياً يبطل قرار حاكم الإقليم. وتدخل المكتب الميداني عدة مرات في هذه القضية، فوجه رسائل إلى وزراء الداخلية، وعقد اجتماعات مع مسؤولين في وزارة الداخلية والمحاكم، وشارك في اجتماعات مع لجنة السجل العقاري الإقليمية، وفي جلسات في المحكمة الإقليمية.

٣١- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، حجز موظفو الجمارك ٢ ٠٠٠ نسخة من تقرير أعدته منظمة "غلوبال ويتنس" (Global Witness) غير الحكومية بعنوان "Taking a Cut"، وصدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ويوثق التقرير قطع الأشجار غير المشروع والفساد في محمية أورال للحياة البرية. وفي ١٨ تموز/يوليه، رُفض السماح لمستشار المنظمة المقيم في بنوم بنه بالدخول إلى كمبوديا مجدداً وأُلغيت تأشيرته. وأكد مسؤولو شؤون الهجرة أنه مُنع مع أربعة موظفين دوليين آخرين من منظمة "غلوبال ويتنس" من دخول البلد، وهم مدير المنظمة في كمبوديا وثلاثة مديرين في لندن حيث يوجد مقرها. وأوقفت المنظمة عملياتها في كمبوديا في أيلول/سبتمبر.

دال - سيادة القانون وقطاع العدالة

٣٢- واصل المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا إسهامه في الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع العدالة، مركزاً على حاجة كمبوديا إلى سلطة قضائية تتمتع بالاستقلال والكفاءة المهنية، وحاجتها إلى إدراج القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والممارسات المحلية. وأقام المكتب الميداني مكتباً صغيراً في محكمة بنوم بنه البلدية، وأبقى على اتصالاته مع محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، ومع محكمة باتامبانغ الإقليمية، عن طريق مكتبه الإقليمي، ومع محاكم إقليمية أخرى. وقدم المكتب الميداني بصفة منتظمة المشورة بشأن مراعاة الأصول القانونية وإجراءات المحاكمة من أجل ضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، ويسّر الاتصال بين المتهمين ومحامي المساعدة القضائية كلما عُرضت على المحاكم قضايا خطيرة دون تمثيل قانوني. واجتمع موظفو المكتب الميداني بصفة منتظمة مع أعضاء في السلطة القضائية والسلطة التشريعية والمهنة القانونية ومع مسؤولين حكوميين لمناقشة القضايا المتصلة بحقوق الإنسان في إقامة العدل. كما تعاون المكتب الميداني تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع العدالة، وشارك في عملية الإصلاح القانوني والقضائي الرسمية من خلال الفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي، وهو أحد ١٨ فريقاً عاملاً تقنياً أنشئت في إطار أعمال الفريق الاستشاري.

٣٣- وظل المكتب الميداني يواجه صعوبات كثيرة في عمله في هذا القطاع، ولا تزال وسائل إعمال الحقوق المكفولة في القانون والدستور محدودة. وفي كثير من القضايا التي عُني بها المكتب الميداني، ظلت السلطة القضائية تتعرض لتدخل السلطة التنفيذية ولمحاولات الإفساد من الأطراف المعنية. و لم يكن مجلس القضاء الأعلى فعالاً في

تولي مسؤولياته الخاصة بضمان استقلال القضاة والمدعين العامين وسلوكهم المهني. وظلت إعادة تنظيم المجلس أولوية في جدول أعمال الإصلاح إلا أن مشاريع القوانين الخاصة بالتعديل لم تعالج المشاكل معالجة كافية.

٣٤- وتابع المكتب الميداني نحو ٢٨ محاكمة وجلسة من جلسات المحاكم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتراوحت القضايا من محاكمات حظيت باهتمام واسع، كما هو الحال في قضية المتهمين بقتل تشيا فيتشيا ومحاكمة تشيام تشاني، إلى دعاوى مقامة على زعماء مجتمعات محلية وأعضاء في النقابات وقرويين بسبب احتجاجهم على فقدان أراضيهم ومواردهم. وسُجلت مخالفات خطيرة في معظم القضايا.

٣٥- ورصد المكتب الميداني "حملة الطوارئ" لإصلاح السلطة القضائية التي أعلن عنها رئيس الوزراء في ٣ آذار/مارس. وفي رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء في ٣٠ آذار/مارس، أفاد الممثل الخاص أنه يشاطر رئيس الوزراء قلقه إزاء تفشي الفساد في سلك القضاء، إلا أنه أعرب عن مخاوفه إزاء الانتقاد العلني للعاملين في سلك القضاء والرسائل التي تشجب قضاة ومدعين عامين عُينوا في محكمة بنوم بنه البلدية، والبيانات المُدلى بها لوسائط الإعلام عن ارتكابهم مخالفات، والأوامر الصادرة عن وزارة العدل بتعليق عضوية نائبين للمدعي العام. وحث الممثل الخاص الحكومة على معالجة ادعاءات الفساد الموجهة إلى العاملين في سلك القضاء وفقاً للدستور والقوانين السارية في كمبوديا. وقال إن مجلس القضاء الأعلى، من خلال مجلسه التأديبي، هو الهيئة المناسبة لتأديب القضاة والمدعين العامين وينبغي أن تكون إجراءاته التأديبية متفقة مع المعايير المستقرة لسلوك السلطة القضائية والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وينبغي تغيير تكوين المجلس لجعله أوسع تمثيلاً وتخليصه من تأثير السلطة التنفيذية، كما ينبغي منح المجلس ولاية قضائية أكبر لضمان استقلال القضاء من خلال إقامة نظام قضائي عادل ومستقل. ويجب تمكين لجان المجلس التأديبية من الحفاظ على كرامة المحاكم ونزاهة نظام العدالة من خلال تطبيق تدابير تأديبية فعالة. وأكد الممثل الخاص أيضاً حاجة كمبوديا إلى قانون مناسب بشأن مركز القضاة والمدعين العامين. وقال إن المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا والممثل الخاص على استعداد لتوفير أو تيسير ما قد يلزم من مساعدة.

٣٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قرر المجلس التأديبي التابع لمجلس القضاء الأعلى إقالة قاضٍ ومدعٍ عام وتعليق عضوية قاضيين ومدعٍ عام، وجميعهم من محكمة بنوم بنه البلدية. وأيد المجلس الأعلى في جلسة عامة عُقدت في تموز/يوليه هذا القرار. ووقّع جلالة الملك مرسوماً ملكياً في آب/أغسطس يضفي صفة رسمية على هذه القرارات.

٣٧- وعُقدت في محكمة باتامبانغ الإقليمية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر محاكمة القضاة الثلاثة والمدعيَيْن العامَيْن بتهمة الفساد، كما عُقدت محاكمة ثلاثة كتبة متهمين بالرشوة، وكانوا يعملون أيضاً في محكمة بنوم بنه البلدية. وكان مقرراً صدور الحكم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ولم يكن متاحاً بعد عند تحرير هذا التقرير.

٣٨- وواصل المكتب الميداني الدعوة إلى وضع قوانين واضحة وسهلة المتناول، وإطار قانوني متماسك لا تضارب فيه بين القوانين، وإلى توافق جميع القوانين مع أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وافقت عليها كمبوديا. وركز المكتب الميداني على القوانين المتصلة مباشرة بولايته وأولوياته. ولم يُحرَز سوى تقدم ضئيل خلال السنة في صياغة القوانين الأساسية، باستثناء اعتماد قانون بشأن العنف المنزلي في أيلول/سبتمبر.

٣٩- وفي اجتماع الفريق الاستشاري لكمبوديا الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وافقت الحكومة على أن يعرض مجلس الوزراء على الجمعية الوطنية قبل نهاية عام ٢٠٠٥ مشاريع القوانين الثمانية المعتمدة

الضرورية لإرساء سيادة القانون في كمبوديا؛ وعلى أن تكون مشاريع القوانين هذه متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية، كما تعبر عنها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ وعلى أن يتم إعدادها من خلال عملية تشاركية مُرضية. وهذه القوانين التي كان معظمها مدرجاً على جدول أعمال السنوات العشر الماضية هي قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، والقانون المدني وقانون الإجراءات المدنية، والقانون الأساسي المتعلقة بتنظيم المحاكم وتصريف أعمالها، والقانون المتعلق بتعديل مجلس القضاء الأعلى، والقانون المتعلق بمركز القضاة والمدّعين العامين، وقانون مكافحة الفساد. ومن بين هذه القوانين، لم يصل إلى الجمعية الوطنية سوى قانون الإجراءات المدنية في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وهو معروض الآن على اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية.

٤٠- وأعاد مجلس القانونيين نسخة منقحة من مشروع القانون المتعلق بتنظيم المحاكم وتصريف أعمالها إلى وزارة العدل في منتصف السنة لمواصلة العمل عليها. وسيضع هذا القانون الهيكل الأساسي لنظام المحاكم في كمبوديا، ويحدد اختصاص كل محكمة، ويضع الإجراءات الأساسية لتصريف أعمالها. وأثار مشروع القانون المنقح عدداً من الشواغل، لأسباب منها توخيه توسيع اختصاص المحكمة العسكرية وجعلها مؤهلة لمحاكمة المدنيين في القضايا المتعلقة بـ "الأمن الوطني".

٤١- وواصل المكتب الميداني المشاركة في الجهود الرامية إلى التصدي للفساد وتيسير الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة السلطات العامة. وفي اجتماع الفريق الاستشاري الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تعهدت الحكومة باتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الفساد واجتثاثه وزيادة المساءلة. وتضمنت هذه الإجراءات إحالة قضايا الفساد المبلغ عنها، في إطار القانون الحالي، إلى المحاكم للتحقيق والنظر فيها؛ واتباع نهج متسق واستراتيجي لملاحقة قضايا الفساد قضائياً؛ وجمع البيانات لرصد التقدم المحرز؛ وسن قانون لمكافحة الفساد قبل نهاية عام ٢٠٠٥ يكون متفقاً مع أفضل الممارسات الدولية، كما تعبّر عنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ولا يفي مشروع القانون الحالي بالمطلوب من عدة نواحي، منها ضرورة تزويد هيئة مكافحة الفساد المتوخاة في القانون بولاية مستقلة لإجراء التحقيقات، وكذلك منح كل من يكشف عن أفعال الفساد حصانة من الملاحقة المدنية والجنائية. ولم يُحرَز أي تقدم في الأعمال التحضيرية لوضع قانون خاص بحرية الإعلام، ولم تقم الحكومة بعد بإسناد هذه المهمة إلى أية وزارة أو إدارة.

٤٢- وواصل المكتب الميداني اتصالاته مع الكلية الملكية للقضاة والمدّعين العامين التي تخرَّج منها ٥٥ طالباً من طلاب الدفعة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وسيبدأ خمسة وخمسون طالباً من الدفعة الثانية دراستهم في آذار/مارس ٢٠٠٦. وحافظ المكتب الميداني أيضاً على علاقات عمل مع مركز تدريب المحامين التابع لنقابة المحامين. وقد واجهت نقابة المحامين صعوبات مستمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتزعزع عملها واستقلالها بسبب نزاع مديد ومتصاعد على نتائج الانتخابات الخاصة برئاسة النقابة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ عندما انتخبت النقابة محامياً مستقلاً رئيساً جديداً لها. وترتبت على النزاع عواقب مؤسفة، بما في ذلك تأجيل قبول ٨٥ محامياً مؤهلاً في النقابة، وكذلك تقويض استقلال النقابة ومركزها في المستقبل.

٤٣- وواصل المكتب الميداني مراقبة الأعمال التحضيرية لمحاكمة كبار زعماء الخمير الحمر وأهم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة أثناء حقبة كمبوتشيا الديمقراطية. ولم يحرَز سوى تقدم محدود في عام ٢٠٠٥ إلا أنه يُتوقع أن تتسارع الأعمال التحضيرية للمحاكمات في عام ٢٠٠٦.

هاء - التعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٤٤- المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا عضو في فريق الأمم المتحدة القطري، وقد عَمِل مع الوكالات الأعضاء الأخرى للمساعدة على إدماج قواعد ومعايير حقوق الإنسان إدماجاً أكمل في التحليل والتخطيط على المستوى القطري، وفي تنفيذ معايير حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الإنمائية. وشارك المكتب الميداني في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، الذي وقّع عليه مع الحكومة في آذار/مارس ٢٠٠٥، وهو يمثل استجابة الفريق القطري للأولويات الوطنية. أما مجالات التعاون التي حددها الفريق القطري فهي الحكم الرشيد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والزراعة والفقر في المناطق الريفية، وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية للقطاعات الاجتماعية، ووضع خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية. وتشمل نتائج العمل المتوقعة زيادة مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العامة وتنفيذها ورصدها، وتحسين اطّلاع الجمهور على المعلومات، وإنشاء نظام عدالة فعال ومستقل، والحد من الفساد.

٤٥- وشارك المكتب الميداني في الاجتماعات العادية لفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك الاجتماعات الشهرية ونصف الشهرية لرؤساء الوكالات. وفي شباط/فبراير، تعاون المكتب الميداني مع اليونسكو، بالاشتراك مع وزارة التعليم، في تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن التعليم القائم على الحقوق. وفي نيسان/أبريل، نظّم مكتب المنسق المقيم، بدعم من اليونيسيف والمكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا، حلقة عمل بشأن نُهُج البرمجة القائمة على حقوق الإنسان، وهي حلقة عمل خُصصت لموظفي الأمم المتحدة ونظرائهم الوطنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وتعاون المكتب الميداني مع منظمة العمل الدولية في مسائل متعلقة بالشعوب الأصلية وحرية التجمع وتكوين الجمعيات. واختيرت أربعة مشاريع في عام ٢٠٠٤ عن طريق مشروع "معاً من أجل مساعدة المجتمعات المحلية"، وهي مبادرة عالمية أطلقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقُدِّمت مِنح قدرها ٥ ٠٠٠ دولار لفريق تحالف عمل مصائد الأسماك من أجل تدريب صيادي السمك في ثلاثة أقاليم ساحلية على الدفاع عن الحقوق البيئية؛ ولتحالف الحراجة المجتمعي لكمبوديا، بغية تنظيم دورات تدريبية في مجالات القانون والسياسة العامة والدفاع عن مصالح الشعوب الأصلية؛ ولمشروع إنقاذ الحياة البرية في كمبوديا للتدريب على قوانين الحراجة والحصول على الموارد الحرجية؛ ولمنظمة التنمية الاقتصادية لمجتمع الخمير الوطني لصالح مشروع يهدف إلى تدريب المجتمعات المحلية لصيادي السمك في إقليم باتامبانغ على أهمية الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام ومناصرة حقوق الإنسان. وتسلّمت منظمتان الدفعات الأخيرة من المنحة. وسيجري تقييم جميع المِنح في عام ٢٠٠٦.

واو - المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

٤٦- كمبوديا طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية الست لحقوق الإنسان، وقد انضمت إلى أغلبها في عام ١٩٩٢. ووقَّعت البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ودعا المكتب الميداني كمبوديا إلى التصديق على كلا البروتوكولين الاختياريين.

٤٧- ويقدم المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا المساعدة للدولة الطرف في إعداد تقاريرها منذ عام ١٩٩٤. وعُهد بالمسؤولية عن صياغة معظم التقارير في آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى اللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق

الإنسان، باستثناء التقارير التي تقدَّم إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل. وأُحرز في الفترة المشمولة بالتقرير تقدم في إنجاز التقرير الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو التقرير الأولي الذي كان مقرراً تقديمه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. كما أُحرز تقدم في إنجاز التقرير الدوري الذي كان مقرراً تقديمه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري. إلا أن أياً من التقريرين لم يكن قد استُكمل عند تحرير هذا التقرير. وستنظر لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في تقرير كمبوديا الأولي بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي أُنجز في عام ٢٠٠٤. وسيرأس الوفد وزيرُ شؤون المرأة. وسيحضر أيضاً ممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وتساعد اليونيسيف كمبوديا في إعداد تقريرها الدوري بموجب اتفاقية حقوق الطفل الذي كان مقرراً تقديمه في عام ٢٠٠٢.

٤٨- وأعدّ المكتب الميداني للنشر ترجمات جديدة ومنقحة للملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب.

زاي - برامج التعليم والتدريب والإعلام

٤٩- يسعى المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا إلى تحسين فهم حقوق الإنسان وتهيئة بيئة مواتية لأنشطة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق توعية الجمهور ونشر المعلومات والنقاش والحوار.

٥٠- وأُنشئ موقع شبكي جديد للمكتب الميداني وأخذ ينشر منذ نيسان/أبريل جميع المواد العامة التي يصدرها المكتب والممثلون الخاصون بلغة الخمير وباللغة الإنكليزية، فضلاً عن الوثائق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات. ويرتبط هذا الموقع الشبكي بالموقع الشبكي لفريق الأمم المتحدة القطري وبالموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف وبشبكات المنظمات غير الحكومية المحلية. وتواترت زيارة هذا الموقع الشبكي منذ إنشائه.

٥١- ونُشرت في أيلول/سبتمبر الطبعة الرابعة من مجموعة القوانين بلغة الخمير، وأُعدت منها ٠٠٠ ٥ نسخة لتوزيعها على المؤسسات الحكومية في جميع أرجاء كمبوديا، بما في ذلك المجالس البلدية، وعلى الوكالات الدولية والسفارات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ولا يزال الاطلاع على القوانين صعباً في كمبوديا، ولا توجد آلية لتعميمها. ولذلك يوجد طلب قوي على هذه النشرة. وتتضمن المجموعة القوانين وغيرها من الصكوك القانونية التي كانت سارية في كمبوديا في شباط/فبراير ٢٠٠٥. والغرض منها تحسين اطلاع الجمهور على الوثائق القانونية ومساعدة المحاكم والشرطة والسلطات الحكومية المحلية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من الجهات العاملة في مجال إقامة العدل. وتتضمن المجموعة ترجمات منقحة للمعاهدات الدولية التي دخلت كمبوديا طرفاً فيها والتي تشكل جزءاً من القانون الكمبودي، فضلاً عن ترجمات منقحة وجديدة لصكوك دولية أخرى مثل مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية. وقام بمعظم أعمال الترجمة فريق عامل أنشئ بمساعدة المكتب الميداني وشارك فيه خبراء من مؤسسات حكومية وغير حكومية مناسبة.

٥٢- واستمر توزيع منشورات حقوق الإنسان والقوانين والمواد الإعلامية على عامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية والطلبة والمسؤولين الحكوميين. وتُرجمت إلى لغة الخمير، على نحو منتظم، تقارير وبيانات المكتب الميداني والممثل الخاص، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان.

٥٣- وقام خبير استشاري خارجي بتقييم الدورات التدريبية الأساسية التي يقدمها المكتب الإقليمي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان هذا مشروعاً تجريبياً استهدف مناطق ثارت فيها منازعات على الأراضي والموارد الطبيعية. وشارك في هذه الدورات قرويون ومسؤولون محليون، منهم مسؤولون في مجالات الصحة والتعليم والسجل العقاري، ومستشارو النواحي وزعماء القرى، والشرطة على مستويي النواحي والمقاطعات. وسيدمج المكتب الميداني توصيات الخبير الاستشاري في برامجه المقبلة.

٥٤- وأعد الممثل الخاص ياش غاي رسالة لأطفال وشباب كمبوديا بمناسبة يوم حقوق الإنسان عُممت على نطاق واسع باللغة الإنكليزية ولغة الخمير. وقرأ موظفو المكتب الميداني الرسالة في تجمعات في كل من بنوم بنه وباتامبانغ لإحياء ذلك اليوم.

٥٥- وشارك موظفو المكتب الميداني بصفة منتظمة في حلقات دراسية وحلقات عمل، وكثيراً ما حضروا بصفتهم خبراء. وقدم المكتب بصفة منتظمة جلسات إحاطة إعلامية للدبلوماسيين والباحثين وممثلي المنظمات الدولية الزائرين والمقيمين. وأقام اتصالات منتظمة مع وسائط الإعلام في كمبوديا، سواء منها وسائط الإعلام الناطقة بلغات أجنبية أو خدمات الصحافة والأنباء الناطقة بلغة الخمير.

٥٦- وأعد المكتب الميداني تقارير منتظمة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف وفاءً بمتطلبات إعداد التقارير الداخلية والعامة.

ثالثاً - موظفو وإدارة المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا

٥٧- نفذ المكتب الميداني للمفوضية في كمبوديا أنشطته من خلال مكتبه الرئيسي في بنوم بنه، ومكتب إقليمي صغير في باتامبانغ، ومكتب صغير في محكمة بنوم بنه البلدية. ويتكون هيكله الإداري من مكتب الرئيس وبرنامج حماية وبرنامج للتعاون التقني ووحدة الشؤون الإدارية. وكان للمكتب عند تحرير هذا التقرير ١٨ موظفاً وطنياً، بمن في ذلك متطوع من متطوعي الأمم المتحدة، وثلاثة موظفين دوليين، وموظف فني مبتدئ. واستُكمل في تشرين الأول/أكتوبر تعيين ثلاثة موظفين دوليين جدد في مجال حقوق الإنسان سينضمون إلى المكتب الميداني في مطلع عام ٢٠٠٦، في الوقت الذي سيتم فيه أيضاً تعيين ثلاثة موظفين وطنيين جدد لملء مناصب شاغرة. وتمت تسوية الوضع القانوني لعقود جميع الموظفين المحليين وحوِّلت إلى عقود محددة الأجل لسنة واحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٥٨- ومكتب المدير مسؤول عن السياسات والإدارة العامة، بما في ذلك تنسيق الدعم المقدم إلى الممثل الخاص للأمين العام، والمشاركة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، والعلاقات الخارجية ومع الجهات المانحة.

٥٩- أما برنامج الحماية فمسؤول عن ضمان حقوق الإنسان من خلال التقصي والرصد والبحث والتحليل والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان.

٦٠- ويساعد برنامج التعاون التقني على تطوير القدرات المؤسسية، والقوانين والسياسات والممارسات اللازمة لتنفيذ القانون الكمبودي والاتفاقات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٦١- وتقدم وحدة الشؤون الإدارية خدمات شؤون الموظفين والخدمات الإدارية والمالية والدعم اللوجستي، وتعمل بصفتها جهة وصل في مجال الأمن.

٦٢- وتغطي الميزانية العادية للأمم المتحدة نفقات تشغيل مكتب المفوضية في كمبوديا، وتشمل مرتبات ٧ موظفين دوليين و١٨ موظفاً وطنياً. وتغطي التبرعات في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعليم حقوق الإنسان في كمبوديا سائر النفقات الأخرى، بما فيها أنشطة البرنامج الموضوعية ورواتب الموظفين التي لا تغطيها الميزانية العادية. ويتولى إدارة الصندوق الاستئماني مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

- - - - -